الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

تقسيمات القانون وفروعه

Divisions of law and its branches

اسم المحاضر: د. فراس سعد الدين

كلية القانون – دبلوم

المحاور

- المخرجات المتوقعة من الدرس
- المقدمة
- العناوين الفرعية
- القانون العام والقانون الخاص
- معيار التمييز بين القانون العام والقانون الخاص
- أهمية التمييز بين القانون العام والقانون الخاص
- فروع القانون

المخرجات المتوقعة من الدرس

سيكون الطالب في نهاية الدرس

- قادر على معرفة فروع القانون
- قادر على التمييز بين القانون العام والقانون الخاص
- قادر على التمييز في فروع القانون العام والخاص
- قادر على معرفة مجال كل فرع ومجال تطبيقه ومن هم أشخاصه

المقدمة

- تتعدد فروع القانون المختلفة فتنقسم بصفة أساسية إلى قسمين:
- وهما القسم الاول: القانون العام
- والقسم الثاني: القانون الخاص, ويندرج تحت هذين النوعين فروع مختلفة.

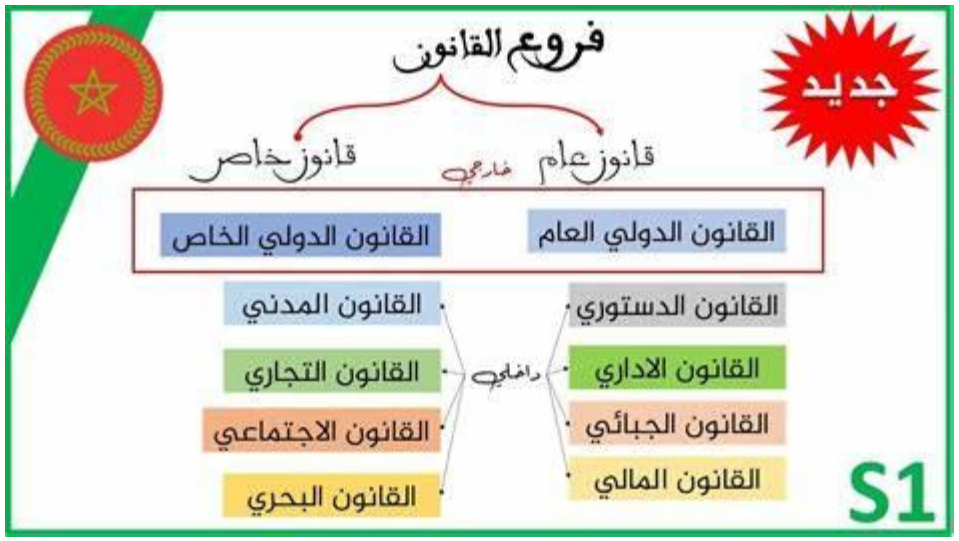

القانون العام والقانون الخاص

- تعريف القانون العام: هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات التي تكون الدولة طرفاً فيها بإعتبارها صاحبة السلطة العليا والسيادة في داخل الدولة.

وبما لها من هذه السيادة تجبر الافراد على الانصياع لقواعد القانون.

- تعريف القانون الخاص: هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم علاقات الأفراد فيما بينهم من ناحية أو فيما بينهم وبين الدولة من ناحية أخرى

وتقسيم القانون إلى عام وخاص يعزى إلى نشأة القانون الروماني

معيار التمييز بين القانون العام والقانون الخاص

ثانياُ- المعيار الشكلي (بالنظر الى طبيعة القواعد التي ينظمها القانون).

يكمن في طبيعة قواعد كل بينهما فالقانون العام هو قانون الغلبة والسيطرة بما يحتويه من قواعد آمرة لا يجوز للأفراد الاتفاق على مخالفة أحكامها.

أما القانون الخاص يعلو فيه مبدأ سلطان الارادة على سلطة الدولة العليا.

أما عن المعيار الثالث وهو المعيار الشخصي فيمكن القول أنه أقرب المعايير إذا تم إضافة معيار آخر له وهو أن قواعد القانون العام هي القواعد التي تنظم العلاقات التي تكون الدولة طرفاً فيها بإعتبارها صاحبة سيادة.

أهمية التمييز بين القانون العام والقانون الخاص

إن تقسيم القانون إلى عام وخاص ليس تقسيماً جامداً بل يتصف بالمرونة ويتبين ذلك على النحو التالي:

- إن علاقة الدولة بموظفيها تختلف عن علاقة صاحب العمل في القطاع الخاص فالعامل في القطاع الخاص يسمح له بالإضراب للمطالبة بحقوقه ولكن يمنع ذلك على الموظف العام.
- في نطاق العقود الإدارية لا شك ان العقد الإداري يحتوي شروطاً غير مألوفة في العقود المدنية الخاصة فتتمتع الادارة بسلطة قوية مثل عقود المزايدات أما في نطاق العلاقات الخاصة فإن المشرع أكد على مبدأ أن العقد شريعة المتعاقدين.

أهمية التمييز بين القانون العام والقانون الخاص

- ينتج عن تقسيم القانون العام والخاص نتيجة هامة لا يمكن إغفالها فالقانون العام يحمى المصلحة العامة فى الدولة عن طريق السلطة العامة بوسائل غير متاحة للأفراد العاديين فالسلطة العامة عندما تريد نفع عام فإنها تلجأ إلى قواعد نزع الملكية والإستيلاء ولها سلطة التنفيذ الجبري المباشر.

فروع القانون

في داخل القانون العام يوجد العديد من الفروع وداخل القانون الخاص يوجد أيضاً فروع متعددة.

- فروع القانون العام:

ينقسم القانون العام إلى قانون عام خارجي وقانون عام داخلي

أولاً: القانون العام الخارجي (القانون الدولي العام)

تعريف وهو "مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين الدول في وقت السلم ووقت الحرب، وعلاقات الدولة بالمنظمات الدولية".

فروع القانون

- نطاق قواعد القانون الدولي العام: يقصد بنطاق هذه القواعد الموضوعات التي يحتويها هذا القانون

أ- القواعد التي تنظم العلاقات بين الدول وقت السلم: يعالج القانون الدولي العام كيفية اكتساب الدولة الشخصية القانونية الدولية، وبيان أنواع الدولة سواء كانت كاملة السيادة أم ناقصة السيادة، وطرق التعامل الدبلوماسي.... إلخ

ب- القواعد التي تنظم علاقات الدول وقت الحرب: في عصرنا الحالي كثرت الحروب والنزاعات وهنا يبرز دور قواعد هذا النوع من القانون والذي يحاول أن يحل هذه النزاعات قبل أن تنتشر في العالم كله منعاً لحدوث حرب عالمية أخرى.

فروع القانون

- القوة الملزمة لقواعد القانون الدولي العام: اختلف الفقه حول تحديد القوة الملزمة لقواعد هذا القانون، فذهب اتجاه أول يرى أن قواعد القانون الدولي العام لا تكون ملزمة إلا إذا اعترفت الدولة بالقانون الدولي العام في دستورها، بينما يذهب الاتجاه الثاني إلى أن القانون الدولي هو النظام القانوني الغالب على النظم القانونية الموجودة في الدولة.

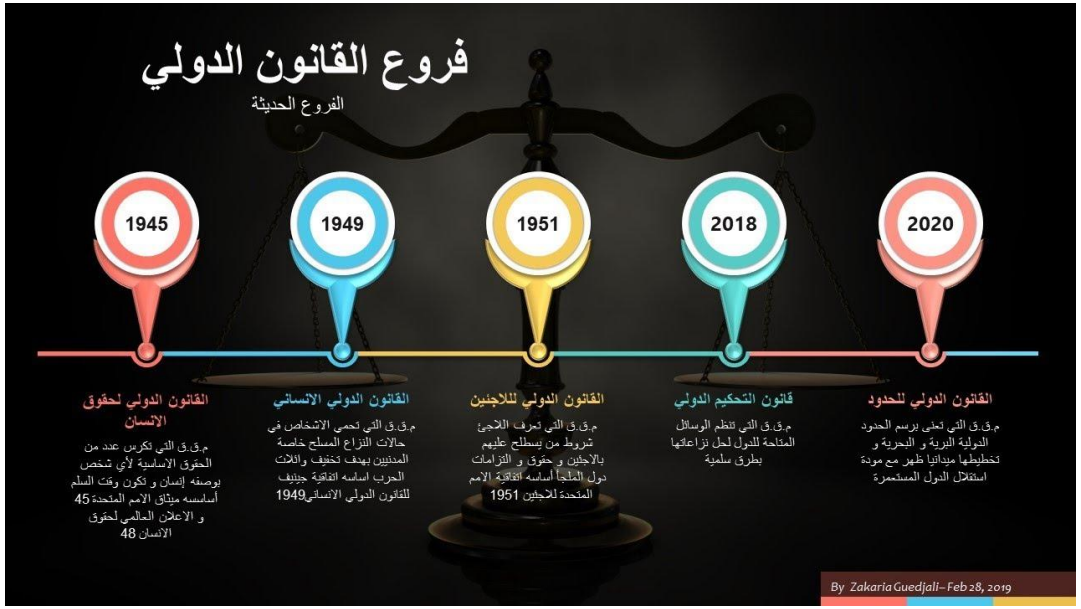

فروع القانون

- هل تعد قواعد القانون الدولي العام قاعدة قانونية كاملة؟

القاعدة القانونية الدولية لها عنصران مثل القواعد القانونية الأخرى، بمعنى أن هناك سلطة عليا تعلو على إرادة الدولة وهناك سلطة تنفيذية عليا تملك الجزاء الجبري على من يخالفها، يوجد هنا اتجاهين، فيذهب الاتجاه الأول إلى أن هذه القواعد ينقصها العنصران سالفي الذكر فلا توجد سلطة عليا تعلو على إرادة الدولة، بينما يذهب الاتجاه الثاني إلى الاعتراف لقواعد القانون الدولي العام بالقواعد القانونية الكاملة ولا يقلل من كاملية هذه القواعد عدم وجود سلطة عليا تعلو على إرادات الدول.

فروع القانون

فوجود المشرع ليس شرطاً لوجود القانون. أما عن عدم وجود سلطة توقع الجزاء فلا يقلل ذلك من كاملية قواعد هذا النوع من القانون لأن هناك العديد من القواعد القانونية لا تقترن بجزاء مثل قواعد القانون الدستوري.

فروع القانون

ثانياً: فروع القانون العام الداخلي:

1 -القانون الدستوري: هو مجموعة القواعد القانونية التي تحدد شكل الدولة ونظام الحكم وسلطاتها المختلفة وعلاقة كل منها بالأخرى.

ويوضح ما للأفراد من حقوق وحريات عامة قبل الدولة.

ويعتبر القانون الدستوري أسمى درجة في النظام القانوني للدولة طبقاً لمبدأ تدرج القوانين.

ويتحدد نطاق هذا القانون في تحديد شكل الدولة بالوقوف على ما إذا كانت الدولة دكتاتورية أم جمهورية أم ملكية.

ويوضح كذلك السلطة العامة العليا في الدولة ممثلة في السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية.

فروع القانون

2 -القانون الاداري هو مجموعة القواعد التي تنظم نشاط الادارة وهي تقوم بأداء وظيفتها، ويتضمن أحكامه:

أ- تنظيم المرافق العامة والأشخاص الاعتبارية العامة سواء كانت إقليمية أو غير إقليمية.

ب- تنظيم الاموال العامة وطرق كسب الملكية لها ومنع التعدي عليها مع عدم جواز تملكها بالتقادم وعدم جواز الحجز عليها للصالح العام وكيفية إدارة هذه الأموال.

ج- نزع الملكية للصالح العام.

د- يوضح النظام الاداري في الدولة وما إذا كان مركزياً أو لا مركزياً.

ه- ينظم علاقة الدولة بالموظف العام. تنظيم القضاء الإداري.

و- يضع الأحكام العامة لسلطة الادارة في التعاقد في نظام العقود الادارية.

فروع القانون

القانون الجنائي يقصد به مجموعة القواعد التي تحدد الجرائم والعقوبات والاجراءات اللازمة لمحاكمة الخارجين على قواعد القانون الجنائي. والقانون الجنائي يتسع نطاقه لنوعين من القواعد. النوع الاول ويطلق عليه قانون العقوبات.

والنوع الثاني ويطلق عليه قانون الاجراءات الجنائية.

أ- قانون العقوبات: يتناول هذا القانون قسمين القسم الاول هو القسم العام ويشمل دراسة مبدأ الشرعية الجنائية (لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص)، وكذلك أركان الجريمة وكذلك أنواع العقوبات.

فروع القانون

أما القسم الثاني فهو القسم الخاص ويتناول هذا القسم أحكام الجرائم سواء كانت جرائم تمس المصلحة العامة مثل جرائم التجسس أو كانت جرائم تمس الأشخاص مثل جرائم القتل والسرقة.

ب- قانون اصول المحاكمات الجزائية: يطلق على هذا القانون قانون الشرفاء, ويتناول هذا القانون إجراءات الضبط الاداري والقضائي في مواجهة الجريمة وإجراءات التحقيق والحبس الاحتياطي وإجراءات المحاكمة على درجتين وطرق الطعن المختلفة من معارضة أو استئناف أو التماس إعادة نظر.

فروع القانون

- فروع القانون الخاص:

القانون الخاص يحتوى على عدة فروع تنظم العلاقات التي تقوم بين الأفراد, فمنها من ينظم المعاملات المدنية من التزامات وعقود ويطلق عليه القانون المدني ومنها من ينظم العلاقات التجارية ويطلق عليه القانون التجاري ومنها من ينظم علاقات العمل ويطلق عليه قانون العمل ومنها من ينظم التأمينات والنقابات العمالية ويطلق عليه قانون الضمان الاجتماعي ومنها من ينظم علاقات المزارعين بالملاك وكل ما يتعلق بالأرض الزراعية والزراعة ويطلق عليه القانون الزراعي ومنها من ينظم العلاقات ذات الصفة الدولية الخاصة بالأشخاص ويطلق عليه القانون الدولي الخاص.

فروع القانون

1- القانون المدني: هو أهم فروع القانون الخاص وأقدمها وهو الشريعة العامة التي يتعين الرجوع إليها حيث لا يوجد نص في فروع القوانين الأخرى،

ويتضمن هذا القانون نوعين من العلاقات النوع الأول الأحوال الشخصية وهي تشمل علاقات الانسان داخل أسرته مثل الزواج والنسب ..... إلخ،

ولكنها قواعد تختلف بحسب ديانة الأشخاص لذلك فقد صدرت قوانين خاصة تنظمها ولكنها من صلب قواعد القانون المدني،

والنوع الثاني الأحوال العينية وهي تشمل المعاملات الخاصة بين الأفراد في مجال العقود بصفة عامة.

فروع القانون

2- القانون التجاري هو مجموعة القواعد التي تنظم المعاملات التجارية سواء كانت هذه المعاملات بين التجار أم كانت متعلقة بأعمال تجارية وتتصف قواعد القانون التجاري بوصفين الوصف الأول الثقة في المعاملات والوصف الثاني السرعة في المعاملات،

ويظهر ذلك جلياً في قواعده حيث أن المشرع خرج على الأصل العام في الإثبات فأباح الإثبات بكل الطرق في أي مبلغ لعمل تجاري على خلاف القواعد العامة،

في هذا الصدد، وينحصر نطاق القانون التجاري في دراسة التاجر والأعمال التجارية والشركات التجارية والأوراق التجارية والإفلاس والعقود التجارية والملكية الصناعية، وتفرع عن هذا القانون القانون البحري والقانون الجوي.

فروع القانون

3 - قانون العمل هو مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات الناشئة عن العمل التابع، ويتناول قانون العمل سواء كان في القواعد العامة في القانون المدني أو قانون العمل دراسة الموضوعات التالية:

- علاقات العمل الفردية من العامل وصاحب العمل وساعات العمل والأجر وملحقاته وتنظيم عمل الاحداث والنساء .....الخ

- علاقات العمل الجماعية من النقابات العمالية وسلطة صاحب العمل في إنهاء عقد العمل لأسباب إقتصادية وقواعد التحكيم في منازعات العمل الجماعي وعقد العمل المشترك، ومما هو جدير بالذكر أنه عند غياب النص التشريعي في قانون العمل فيتعين الرجوع إلى قواعد القانون المدني بإعتبارها الشريعة العامة للقانون الخاص بوجه عام.

فروع القانون

4 ـ قانون الضمان الاجتماعي يقصد به مجموعة القواعد التي تطبق على العامل فى نطاق العلاقات الخاصة أي العاملين لدى أصحاب الأعمال وذلك لتأمين القوى البشرية ضد أخطار المهنة التي يعملون بها،

ولا يستفيد من أحكامه سوى العمال فقط دون العاملين المدنيين بالدولة هذا ويشمل التأمين الاجتماعي أنواع التأمين التالية ـ تأمين إصابات العمل – تأمين البطالة – تأمين المرض – تأمين الشيخوخة – تأمين الوفاة.

والهيئة التي تتولى هذه الأعباء يطلق عليها الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية والهيئة العامة للتأمين والمعاشات.

فروع القانون

هذا وقد تناول هذا القانون طرق فض المنازعات بين الهيئة والممولين الخاضعين لأحكامها. وقد فرض المشرع هذا النظام وجعله إجبارياً على العمال وأصحاب الأعمال ويستفيد منه العامل عند حدوث إصابة العمل حتى ولو كان صاحب العمل غير مشترك عنه فى التأمينات ولم يسدد الاشتراكات.

فروع القانون

5- قانون المرافعات المدنية والتجارية يتناول هذا القانون نوعين من القواعد:

النوع الأول يتعلق بإجراءات التقاضي إبتداءاً من تنظيم الدعوى وشروطها وحقوق وواجبات الخصوم ووسائل الإثبات والدفوع أمام المحاكم وقواعد وعوارض الخصوم من شطب وترك وتنازل أي تنظيم الخصومة بوجهٍ عام

والنوع الثاني ويتعلق بتنظيم السلطة القضائية من تعيين القضاة وحقوقهم وواجباتهم وأنواع المحاكم وإختصاصها وإصدار الأحكام والطعن فيها.

فروع القانون

6 ـ القانون الدولي الخاص هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم قواعد الاختصاص القضائي الخاصة بمركز الأجانب والجنسية وقد تكفل المشرع المصري بوضع العديد من القواعد التي تنظم العلاقة ذات العنصر الأجنبي في نصوص القانون المدني.

ومثال ذلك: يمتلك عراقي عقار في امريكا وقام ببيعه لفرنسي ولكن حدث خلاف بينهما حول كيفية سداد باقي الثمن فأي القوانين ينطبق هل القانون الفرنسي أم الأمريكي أم العراقي وقد أجاب على ذلك القانون المدني .

روابط خارجية

عنوان الفيديو	الرابط
المدخل إلى القانون ـ الدرس 04: تقسيمات القانون إلى القانون العام والخاص وفروعهما	https://www.bing.com/videos/riverview/relatedvideo?q=%d8%aa%d9%82%d8%b3%d9%8a%d9%85%d8%a7%d8%aa+%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86+%d9%88%d9%81%d8%b1%d9%88%d8%b9%d9%87+%d9%81%d8%af%d9%8a%d9%88&mid=F63E2019EB1FAA172ED5F63E2019EB1FAA172ED5&FORM=VIRE

المراجع

- هاني عرب، مبادئ القانون.

https://www.zaadbooks.com/download/%d9%85%d8%a8%d8%a7%d8%af%d8%a6-%d8%a7%d9%84%d9%82%d8%a7%d9%86%d9%88%d9%86-%d9%87%d8%a7%d9%86%d9%8a-%d8%b9%d8%b1%d8%a8/

شكرا لكم